

الإنفاق العام في السودان (2000 - 2010 م) (دراسة تحليلية)

أ.مساعد مساعد- كلية الإقتصاد- جامعة الضعين

د. موسى عيسى حارن أحمد

أ.مساعد- كلية التربية- جامعة الضعين

د. سعد صديق حامد ماديو

أ.مساعد - كلية الإقتصاد- جامعة الضعين

د. خالد ابراهيم حمدان

المستخلص:

إحتلت دراسة الإنفاق العام حيزاً هاماً في الدراسات المالية وذلك باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي تتخذها الدولة لمعالجة كثير من المشاكل , فالإنفاق العام يعكس صورة واضحة لبرامج الحكومة والدولة في شكل أرقام وإعتمادات, وقد أصبح يعول على الإنفاق العام في تحقيق الرفاهية الإقتصادية, وذلك لأن مستوى الرفاهية الإقتصادية لا يرتبط بمستوى الإستهلاك فقط أو بحجم الدخل المتاحة, وإنما بكيفية توزيع الدخل الذي يعطي أكبر إشباع وإقناع للمجتمع, فإذا كان التوزيع القائم للدخل والثروة غير مقبول من قبل أفراد المجتمع فلا بد من أن تتدخل الدولة من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع وهو أحد أهداف الدراسة للإنفاق العام هو تحقيق البعد الإقتصادي والإجتماعي والأمني , وهنا تعتبر هذه الدراسة مهمة كأداة تستخدمها الدولة لتحقيق عدالة توزيع الدخل المرجوة , وبالنظر للسودان وما يتمتع به من موارد ضخمة تتمثل في الأراضي الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة والأيدي العاملة , إلا أن هذه الموارد لم يحسن إستغلالها حيث أن الإتجاه العام للإنفاق العام تصاعدياً متأثراً بالإرتفاع العام للأسعار وهنا تأتي النتائج والتوصيات التي تحتم الإستمرار في سياسات الإنفاق العام للوصول لعدالة منطقية ومقبولة في توزيع الدخول والثروات وقد إستخدم الباحث المنهج التحليلي والوصفي للوصول لهذه النتائج والتوصيات لأن الإقتصاد السوداني ظل يعاني عجزاً مستمراً منذ العام 1977 م ولم يحقق الميزان التجاري فائضاً إلا في العام 2005 م ويعزى ذلك لتوقيع إتفاقية السلام الشامل ووقف الحرب في جنوب السودان وقد إستقر الإقتصاد في تلك الفترة مما يساعد عملية الدراسة ويحقق فرضية التوقعات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام, الدخل , الإقتصاد , الاستهلاك, الموارد

public spending in Sudan (2000- 2010) (An analytical study)

Dr. Musa Issa Harin Ahmed

Dr.Saad Sidig Hamed Midbbo

Dr. Khalid Ibrahim Hmdan

Abstract

The study of public spending occupies an important place in financial studies , as it is one of the important tools that the state takes to address many problems, public spending reflects a clear picture of Government and state programs in the form of figures and appropriations, and it has become dependent on public spending to achieve economic well-being ,this is because the level of economic well-being is not related to the level of consumption only or to the amount of available income ,but rather to the method of distributing income that gives the greatest satisfaction and persuasion to society, if the existing distribution of income and wealth is not acceptable by the members of society ,then the state must intervene in order to achieve justice among the members of society, which is one of the objectives of the study of public spending is to achieve the economic social and security dimension ,here this study is considered important as a tool used by the state to achieve the fairness of the desired income distribution in view of Sudan and its huge resources represented in arable land ,abundant water and manpower ,however, these resources were not well exploited ,as the general trend of public spending was upward ,affected by the general rise in prices ,here come the results and recommendations that necessitate the continuation of public spending policies to reach logical and acceptable justice in the distribution of income and wealth, the researcher used the analytical and descriptive approach to reach these results and recommendations , because the Sudanese economy has been suffering from a continuous deficit since 1977 ,the trade balance did not achieve a surplus except in the year 2005, due to the signing of the Comprehensive Peace Agreement and the cessation of war in southern Sudan ,the economy stabilized during that period ,which helps the study process and achieves the hypothesis of expectations .

key words: Public spending, income, economy, consumption, resources

مقدمة:

المقصود بالإنفاق العام هو استخدام النفقات الحكومية لتحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيضه بحسب أنواع الأهداف المراد تحقيقها أو الظروف الإقتصادية السائدة، ولعل مصطلح الإنفاق العام من المصطلحات الشائعة الإستعمال في علم المالية العامة، بل أحد الأركان الرئيسية للمالية العامة مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، كما أصبحت العديد من دول العالم تعول على الإنفاق العام لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فالإنفاق العام قد يستخدم بطريقة غير مباشرة لتحقيق الأهداف السياسية، مثل الدعم الذي يقدم لحزب معين أو مساعدة مالية تقدم لجريدة حزبية أو زيادة الأسعار العامة، أو يستخدم في تحقيق العديد من الأهداف الإجتماعية مثل الإعانات المالية التي تقوم الدولة بدفعها لرفع المعاناة عن المواطنين لتحقيق الإستقرار الإجتماعي، أما أن تحقق الدولة الهدف الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام فهذا يأتي إجمالاً بإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية وتحقيق التنمية الإقتصادية وإعادة توزيع الدخل القومي ومن ثم تحقيق الإستقرار الإقتصادي كما أن هذه الدراسة تعتبر مهمة لأنها تفتح آفاقاً جديدة للمزيد من الدراسات حول الإنفاق العام، كما إتبعنا الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بغرض الوصول لنتائج مقبولة أهمها أن الإنفاق العام يلعب دوراً أساسياً في إعادة توزيع الدخل في السودان وذلك من خلال تأسيس نهضة إقتصادية تحقق ذاته وإشاعة الحريات لأهله والإرتقاء بحياتهم.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث والدراسة من الآتي:

- 1/ السياسة الإنفاقية هي إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الدخل
- 2/ تفتتح الدراسة آفاقاً أوسع لمزيد من الدراسات في مجال المالية العامة في السودان.
- 3/ تغير نظرة المواطن لمفهوم المواطنة حيث أصبح يشعر بأن تقديم الخدمات وتحسين أوضاعه الإجتماعية من واجبات الدولة عليه.

اهداف البحث :

- 1/ توضيح أثر الإنفاق العام على إعادة توزيع الدخل في السودان.
- 2/ الوقوف على سياسات الإنفاق العام والإهتمام بها والسعي لتطويرها.
- 3/ الوقوف على الإنفاق التنموي في السودان.
- 4/ إثراء المكتبات بأدبيات دراسة المالية العامة في السودان.

فروض البحث:

- 1/ إن سياسة التحرير الإقتصادي إنعكست سلباً على عدالة توزيع الدخل في السودان.
- 2/ إرتفاع معدلات التضخم أدت إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- 3/ إنخفاض الإنفاق التنموي أدى إلى تقليل نصيب الفرد من الدخل.
- 4/ تحويل الإنفاق للولايات أدى إلى المزيد من التفاوت في الدخل.

منهج البحث:

إتبع الباحث المنهج التحليلي والوصفي للوصول للنتائج والتوصيات

الإنفاق العام في السودان

يمكن إستخلاص الإنفاق العام في السودان من كتاب الإستراتيجية القومية الشاملة حيث تمثل جملة الأماني والتوقعات والترتيبات المخطط لها على مدى عشر سنوات حيث تشرح مجالات الإنفاق العام وتتناول النهضة الفكرية والثقافية والتوظيف الأمثل للموارد والطاقات والإعتماد على العنصر البشري كأحد أهداف الإنفاق العام. أما الغاية التي تسعى الدولة لتحقيقها هي تحقيق نهضة حضارية شاملة تمكن الوطن من الإرتقاء والنهضة وإشاعة الحريات لأهله وتحقيق الأمن القومي الشامل وفق المرتكزات التالية:-⁽¹⁾

1/ أن يكون السودان خير مجتمعات العالم النامي خلقاً وديناً وثقافةً ومعاشاً وبيئة

2/ تحرير القرار السياسي والإبتعاد عن التبعية والإملاءات والضغوط الخارجية

3/ إكمال الإنتقال إلى الشرعية الدستورية وفق منهج ديمقراطي يحقق السلام والوحدة

4/ تطوير القدرات الدفاعية للدولة بما يمكنها من حماية أمنها وتحقيق الطمأنينة لشعبها

5/ أن يمتلك السودان القدرات الأساسية في مجال التقنية والعلوم والتأهيل والتدريب

نظام الإنفاق العام في السودان:

ينقسم النظام المالي في السودان إلى ثلاث مستويات للإنفاق العام وهي⁽²⁾

أ/ المستوى السيادي ب/ المستوى الإجتماعي ج/ المستوى الإقتصادي

أولاً: المستوى السيادي:

في المستوى السيادي تدرج نفقات رأس الدولة ونفقات الأمن والدفاع والتمثيل الخارجي وغيرها من النفقات المتعلقة بالوظيفة الرئيسية للدولة وتشغيل إدارتها وهذه النفقات تمس النظام السيادي للدولة وأجهزته التشريعية والتنفيذية والأمنية في أعلى مستوياتها مما يتطلب معالجة خاصة تتعلق بالسرية وحفظ كيان الدولة، ولهذا يتم رصد إتماداتها بمعرفة مسؤولين في قمة الجهاز الحكومي دون الدخول في التفاصيل ويتم الإنفاق عليها مركزياً.

ثانياً: المستوى الإجتماعي :

في المستوى الإجتماعي تدرج نفقات التعليم والصحة والرفاهية الإجتماعية والإعانات والضمانات الإجتماعية والمعاشات وفوائد مابعد الخدمة وغيرها من الخدمات العامة حيث تسعى الدولة من خلال تقديم هذه الخدمات الإجتماعية لإقناع وإرضاء المواطن حيثما وجد ، لذا يتم بعض هذه الخدمات مركزياً والبعض الآخر ولائياً.

ثالثاً: المستوى الإقتصادي:

في المستوى الإقتصادي يتم تصنيف النفقات إلى نفقات صناعية ونفقات تنمية ونفقات خدمية كخدمات البنوك وغيرها، وهذا التقسيم لايعني منح الأولوية لأي مستوى وتمييزه بخصائص ذاتية تختلف عن الخصائص التي تتميز بها المستويات الأخرى ويمكن القول أن هذا المستوى الإقتصادي من الإنفاق هو في معظمه إنفاق رأسمالي يفترض فيه تحقيق قيمة مضافة للإقتصاد السوداني في المستقبل ويختلف هذا النوع

من الإنفاق عن النوعين السابقين لأن الإنفاق عليه لا يتكرر سنوياً، وإنما مرة واحدة أو على أقساط، ويطلق عليها النفقات التنموية، تمييزاً لها عن النفقات الجارية والتي تضم النفقات الاجتماعية والسيادية.

إن بناء هيكل النفقات العامة فيما عدا السيادية عادة ما يتم إخضاعها لدراسات متأنية قبل إقرارها، فالفصل الأول المرتبات والاجور يتم دراسته بواسطة ديوان شؤون الخدمة، أما الفصل الثاني المتعلق بالخدمات العامة يتم دراسته بواسطة إدارة الميزانية بوزارة المالية، والفصل الثالث نسميه الدعم المركزي ويتم دراسته بديوان الحكم الاتحادي، أما الفصل الرابع المتعلق بالتنمية ومساهمة الحكومة في رؤوس الاموال فيتم دراسته في وزارة التخطيط ووزارة المالية.

إن أساس النفقة العامة هو وجود الإلتزام الذي ينشأ عن عقد إداري، أو عن مسؤولية الدولة تجاه طرف آخر، لذا فإن صرف النفقة لا يتم إلا بعد الأستوثاق من وجود الإلتزام، والتأكد من وجود الإعتماد المالي المقابل له بعد مراجعة المستندات المؤيدة للصرف، وعادة ما يتم الصرف بإذن على إحدى خزائن الدولة أو بشيك معتمد على البنك المركزي.

مكونات الإنفاق العام في السودان:

تشمل مكونات الإنفاق الحكومي البنود التالية:- (3)

- 1/ الخدمات الإقتصادية 2/ الخدمات الإجتماعية 3/ سداد الديون 4/ الصرف على القوات المسلحة
- 5/ الصرف على بنود أخرى وتشمل أ/ الحكم المحلي ب/ مصروفات متنوعة

1/ الخدمات الإقتصادية:

وتتكون من الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والري والطاقة الكهربائية والتجارة والتموين والصناعة والطاقة والتعدين والأشغال والتشييد.

2/ الخدمات الإجتماعية:

وتتضمن التربية والتعليم والصحة والإعلام والشباب والرياضة والتعاون والخدمة العامة والإصلاح الإداري والإسكان كما نجد كثير من التقارب في أوجه الصرف بين الخدمات الإقتصادية والخدمات الإجتماعية.

3/ سداد الديون:

ويشمل سداد الديون الداخلية والخارجية وفوائدها.

4/ القوات المسلحة:

وتشمل الجيش والشرطة وسائر الأجهزة الأمنية والشرطية للحفاظ على الأمن وممتلكات المواطنين لتحقيق التنمية والإستقرار والتوجه نحو الإنتاج.

5/ خدمات أخرى متنوعة:

وتشمل الصرف على وزارة العدل والمالية والإقتصاد والإحصاء ووزارة الخارجية والتعليم العالي والبحث العلمي وسداد عجز المؤسسات كالسكة حديد وقطاع النقل.

الإنفاق العام حسب فصول الميزانية العامة للأعوام 1993/1992 في السودان

كان الإنفاق العام حتى العام 1993/1992 م يمثل في ثلاثة فصول وفق الميزانية العامة للدولة آنذاك

وهي: (4)

- أ/ الفصل الأول:- ويشمل الأجور والمرتبات والعلاوات السنوية
- ب/ الفصل الثاني :- ويشمل الخدمات والتسيير، ويمثل هذان الفصلان الإنفاق الجاري
- ج/ الفصل الثالث:- ويشمل التنمية والإستثمار.
- أما في العام 1993 تم تعديل فصول الميزانية العامة الى أربعة فصول وذلك على النحو التالي:-
- أ/ الفصل الأول :- الأجور والمرتبات والعلاوات السنوية
- ب/ الفصل الثاني:- التسيير والخدمات
- ج/ الفصل الثالث:- الحكم الإتحادي
- د/ الفصل الرابع التنمية والإستثمار
- أولا الفصل الأول الأجور والمرتبات والعلاوات:-**
- ويشمل البنود التالية:-
- 1/ الأجور 2/ المزايا التأمينية 3/ إحتياطي الأجور والمرتبات
- حيث تحتل الأجور والمرتبات النصيب الأكبر من جملة الصرف على الفصل الأول، أما المزايا التأمينية فتشمل الآتي:-
- أ/ إلتزام الحكومة نحو معاشات العاملين ب/ إلتزام الحكومة نحو التأمينات الإجتماعية
- ج/ سداد المعاشات الجارية ويشمل:- (٥)
- 1/ معاش المثل 2/ الإستبدالات
- اما إحتياطي الاجور والمرتبات فيشمل:-
- أ/ تحسين الأجور والمرتبات ب/ تعديل شروط الخدمة وتصدقات الوظائف
- الفصل الثاني التسيير والخدمات:-
- ويشمل الفصل الثاني المرتبة الأولى في مجال الإنفاق العام حيث يشمل الإعتمادات المرصودة لمقابلة نفقات الوزارات والحكومة الإتحادية بالإضافة الى إعتمادات البنود الممركزة والدعم الإجتماعي، ففي العام 2005 م تم إنتهاج حزمة من السياسات الرامية إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي وضبط الإنفاق وجاءت السياسات كما يلي:- (٦)
- أ/ الإلتزام بتشجيع سياسات العرض الكلي وذلك بتوجيه المزيد من الموارد نحو القطاعات الإنتاجية والبنيات الاساسية، وترشيد الطلب الكلي بالتركيز على تمويل الانفاق من مصادر ذاتية حقيقية .
- ب/ توطيد أركان السلام الإجتماعي من خلال رصد إعتمادات مقدرة للجهات ذات الصلة مثل إتفاقية السلام الشامل و سلام جوبا والنيل الأزرق وجنوب كردفان.
- ج/ توجيه دعم مباشر للخدمات الأساسية مثل قطاع الكهرباء والصحة . د/ سداد رسوم للواردات الرأس مالية القومية ومستحقات وإمتيازات الدستوريين إضافة إلى مصروفات الخدمات الرأس مالية للحفاظ على أصول الدولة وإحلالها، بالإضافة إلى الإعتمادات المرصودة لمقابلة الإحتياجات المخصصة وقد بلغ معدل النمو السنوي لإعتمادات البنود الممركزة خلال عام 2000 م إلى عام 2005 م إلى 28 % بينما بلغ متوسط نسبة الأداء السنوي حوالي 46 % ويعزى ذلك لإلتزام الدولة باعادة تطبيع العلاقات مع مؤسسات التمويل

الدولية(تأثيرات إتفاقية السلام بنيفاشا) مع حركة الدكتور جون قرن.
أما الدعم الإجتماعي فيشمل تلك الإعتمادات الموجهة للإنفاق على الشرائح المستحقة للدعم من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية والخدمات المتمثلة في دعم الأسر المنتجة والدعم الصحي ودعم إستهلاك الكهرباء ويتم الإنفاق على هذا البند عبر آليات مختلفة بالتنسيق مع الجهات المستفيدة حيث تم زيادة الإعتمادات من 6395 مليون دينار عام 2000 م إلى 25000 مليون دينار عام 2005 م بنسبة نمو قدرها 47 %.

الفصل الثالث :

بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل في يناير 2005 م وبداية سريان الفترة الإنتقالية في يوليو 2005 م حدثت تحولات في الموازنة العامة وبالتحديد على الفصل الثالث وتمثلت هذه التحولات في الآتي:- (7)
كان الفصل الثالث قبل الإتفاقية يشمل الآتي:-

- أ/التحويلات الجارية للولايات
 - ب/التعويضات الزراعية
 - ج/ التحويلات التنموية
- إلا أنه بعد توقيع الإتفاقية صار الفصل الثالث على النحو التالي:-
- أ. تحويلات حكومة الجنوب
 - ب. الرسم الإضافي على البنزين
 - ج. تحويلات تسيير الولايات الشمالية المنتجة للبترول
 - د. التحويلات الجارية للولايات الشمالية
 - هـ. تحويلات تنمية مناطق النيل الأزرق , جبال النوبة وأبيي
 - و. تحويلات الصندوق القومي لإعمار المناطق المتأثرة بالحرب ز/ تحويلات الاجور والتسيير
 - للوحدات الاتحادية التي يتم تحويل إعتماداتها للولايات مثل الهيئة القضائية والشرطة ح/ مشروعات التنمية المحولة للولايات بالعملة المحلية
 - ز. مشروعات التنمية المحولة للولايات بالعملة الأجنبية , عليه وبناءاً على هذه التحويلات التي حدثت في ميزانية العام 2005 م زادت من حجم الإنفاق العام .

الفصل الرابع :

- ويشمل الآتي :-
- أ/ إجمالي مشروعات التنمية القومية.
- ب/ ترقية ودعم مؤسسات التمويل التنموي
- ج/ المساهمة في رؤوس الأموال.

مصادر تمويل الإنفاق العام:

يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر مختلفة وبنسب محددة تمثل كالاتي:-

1/ الإيرادات العامة الذاتية وتمثل دائماً النسبة الأكبر (أكثر من 90 %)

2/ القروض والمنح

3/ شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)

4/ صكوك الإستثمار الحكومية (صرح)

5/ مصادر التمويل الأخرى وتشمل:-

أ/سندات الدين

ب/ سداد أرصده

ج/سداد قرض هيئة

أولاً الإيرادات الذاتية:

إن مساهمة الإيرادات الذاتية في تمويل الإنفاق العام هي الأكبر مقارنة مع مصادر الإنفاق الأخرى إذ بلغت نسبتها في الفترة من 2000م إلى 2005 م كلاتي:-

3,96 % 2,91 % 6,95 % 2,92 % 88 % على التوالي مما يؤكد تمويل الإنفاق العام يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات الذاتية. (٨)

ثانياً القروض والمنح:

بلغت مساهمة القروض والمنح في الفترة من العام 2000 م الى 2005 م 3,1 % 4,1 % 3,4 % على التوالي بما يؤكد أن القروض والمنح أصبحت لاتشكل مصدراً أساسياً لتمويل الإنفاق العام.

ثالثاً شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) :

شهادات المشاركة الحكومية عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس شرعي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان بواسطة شركة السودان للخدمات المالية , وهي تقوم على تخصيص نسبة محددة من صافي الاصول التي تمتلكها الدولة في انجاح الشركات الاستثمارية واكثرها ربحية تتم المشاركة فيها والتي تمثل كل منها نسبة محددة من قيمة تلك الاصول وقد بلغت مساهمتها في تمويل الانفاق في الفترة من 2002 الى 2005 م 5,24 % 1,19 % 7,14 % 3,24 % على التوالي مما يؤكد تطورها واكتسابها الثقة لدى جمهور المتعاملين.

رابعاً صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

تقوم فكرة صكوك الاستثمار الحكومية والتي بدأ العمل بها عام 2003 م على إستخدام صيغ التمويل الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة , لتمويل مشاريع التنمية المختلفة كالصحة والتعليم , وتمتاز صيغ التمويل هذه بتوفير التمويل لمشروعات التنمية المستهدفة. (٩)

خامساً السندات الحكومية :

لقد تم إستخدام السندات الحكومية بحكومة السودان عام 1960 م عندما أصدرت وزارة المالية آنذاك سندات حكومية للجمهور لفترات مختلفة, وذلك في الموازنة العامة , لكن هذه السندات لم تستمر

طويلاً ولم تحقق الغرض الذي من أجله تم إصدارها، وتتألف السندات الحكومية من سنيين:-
 ا/ سند إطفاء الديون , وهو يعتمد على إلتزام سابق لوزارة المالية للجهة التي يصدر إليها السند.
 ب/ سندات حكومية تعتمد على حكومة السودان ممثلة في وزارة المالية , بحيث تقوم الجهة التي يصدر إليها السند بإنجاز أعمال للوزارة , وهذا النوع من السندات ينشئ ديناً مقارنة بالنوع الاول الذي يصدر لإطفاء دين وفي العام 2005 م تم إصدار سندات جديدة لسداد بعض الديون المتراكمة على الحكومة. (10).
الخاتمة :

شهد الإقتصاد السوداني في نهاية السبعينات من القرن الماضي بداية تطبيق برامج التكيف الهيكلي والذي انعكس سلباً على الوضع الإقتصادي آنذاك, مما سبب إنخفاضاً كبيراً في قيمة العملة الوطنية , وتدهور الأحوال المعيشية وإرتفاع معدلات الفقر وإستمر الحال حتى عقد الثمانينات حيث تجددت حرب الجنوب التي زادت من تفاقم الأوضاع المعيشية و المالية ثم تدهورت الأوضاع أكثر بسبب الجفاف الذي ضرب دول جنوب وشمال الصحراء الكبرى ومنها السودان حيث حقق الإقتصاد تراجعاً سالباً في الناتج القومي مع إرتفاع معدلات الفقر. وفي عقد التسعينات شهدت البلاد تطورات جديدة تمثلت في سياسات التحرير الإقتصادي والتي بدأ تطبيقها بخطى متسارعة وكانت النتيجة إنفلات نقدي كبير انعكس على سعر الصرف للعملة الوطنية مصحوباً بتضخم فاق 100 % مما حدا بالدولة تصحيح ذلك الوضع فطبقت سياسات الإصلاح الهيكلي والتي نجحت في تخفيض نسبة التضخم وتحقيق معدلات نمو موجبة في العام 2005 م حيث إعتمدت الدولة على الإهتمام بالإنفاق التنموي وزيادة الإنفاق على القطاع الزراعي والإهتمام بالتنمية الإجتماعية وهو الدور الذي تقوم به سياسات الإنفاق العام.

النتائج :

1. تلعب سياسات الإنفاق العام دوراً أساسياً في عدالة توزيع الدخل والثروة
2. تعتبر سياسات الإنفاق العام سنداً أساسياً لصناديق الضمان الإجتماعي و التنمية الإجتماعية وأمانة الزكاة.
3. تسود في الدول النامية مظاهر الإسراف والتبذير في الإنفاق العام من حيث العدد الكبير للسيارات الفخمة والإحتفالات والضيافة على حساب الحق العام.
4. إن الإتجاه العام للإنفاق العام في السودان هو إتجاه تصاعدي متأثر بإرتفاع العام للأسعار لذا فهو إنفاق ظاهري.
5. إعتما السودان على الضرائب غير المباشرة أثر سلباً على عدالة توزيع الدخل والثروة.
6. إن العجز الدائم والمستمر منذ العام 1977 م أثر سلباً على أداء التنمية الإقتصادية ومن ثم انعكس على متوسط دخل الفرد.

التوصيات:

1. الإستمرار في سياسات التقشف المالي مع الإلتزام الصارم بمنع تمويل عجز الموازنة من النظام المصرفي وتوجيه التمويل التضخمي في الحدود التي يسمح بها بنك السودان.
2. إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح الخدمات الإجتماعية وفق الآتي:
 - أ. تخصيص نسبة مقدرة من الناتج القومي الإجمالي لتمويل التعليم والصحة وصناديق الضمان الإجتماعي.
 - ب. الإهتمام بالتنمية الريفية وتسهيل عمليات التمويل.
3. إعادة هيكلة الضرائب المباشرة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية حتى تكون مساهمتها أعلى من الضرائب غير المباشرة.

الهوامش:

- (1) مركز الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية القومية الشاملة، ط2 1992 ص 7
- (2) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان، مطبعة النيلين الخرطوم، ص 24
- (3) عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، مطبعة جامعة النيلين ط2 2002 ص76
- (4) العرض الاقتصادي لسنة 1993 م ص72
- (5) تقرير المراجع العام لموازنة العام 2000 ص34
- (6) ماجد عبد الحكم، سياسات الانفاق العام واثرها على اعادة توزيع الدخل في السودان، رسالة دكتوراة، ص66
- (7) مركز الدراسات السودانية، التقرير الاستراتيجي السابع 2005 م 2006 م مطبعة القاهرة ص182
- (8) العرض الاقتصادي 2005، مصدر سابق ص103
- (9) ماجد عبد الحكم، مصدر سابق، ص79
- (10) العرض الاقتصادي 2005، مصدر سابق، ص104

المصادر والمراجع

- (1) إبراهيم إلياس , الإقتصاد السوداني , مطبعة دار العملة ط 2 1999 م.
- (2) أحمد المجذوب, إدارة قسمة الموارد المالية بين مستويات الحكم الإتحادي , مطبعة السودان للعملة ط 1 2000 م.
- (3) أنور العجارمة, إبراهيم علي عبدالله, مبادئ المالية العامة , دار الصفا للطباعة والنشر.
- (4) دحامد عبد المجيد, د سميرة إبراهيم أيوب, مبادئ المالية العامة, مطبعة الدار الجامعية الإسكندرية 2003 م.
- (5) حجازي إدريس , الإقتصاد السوداني العلة والسبب , مطبعة الخرطوم, 1989 م.
- (6) حافظ عطا المنان, تجربة الإستخصاص في السودان, مجلة التوثيق الإقتصادي, مارس 2003 م
- (7) صلاح الدين نامق, توزيع الثروة بين النظامين, الإقتصادي والإسلامي, مطبعة المعارف , القاهرة ط 1967.
- (8) عبدالرازق الفارس, الحكومة والفقراء والإنفاق العام, مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية ط. 1997 م.
- (9) عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان, المالية العامة وتطبيقاتها في السودان, مطبعة النيلين الخرطوم 1997 م.
- (10) عبدالطلب عبدالحميد, إقتصاديات المالية العامة, مطبعة الدار الجامعية الإسكندرية 2004 م.
- (11) ماجد عبد الحكم, النفقات العامة وأثرها على الإقتصاد السوداني, رسالة ماجستير , جامعة أم درمان الاسلامية 2004 م.
- (12) المجلات والدوريات:
- (31) العرض الإقتصادي للعام 1993 م.
- (14) العرض الإقتصادي للعام 2000 م, 2001 م, 2002 م, 2003 م, 2004 م, 2005 م.
- (15) الإستراتيجية القومية الشاملة, مركز الدراسات الإستراتيجية, ط 2 1992 م.
- (16) مركز الدراسات السودانية , التقرير الإستراتيجي السابع 2005 م 2006 م مطبعة القاهرة 1982 م.
- (17) مجلة دراسات مصرفية, المعهد العالي للدراسات المصرفية, د أحمد مجذوب , قضايا الإنفاق العام.
- (18) علي عبد القادر, برامج التكييف الهيكلي في السودان.
- (19) تقارير الهيئات والمؤسسات:
- (20) وزارة المالية, لجنة معالجة البطالة 2005 م.
- (21) تقرير المراجع العام للعام 2000 م.
- (22) تقرير عمل لجنة التصرف في مرافق القطاع العام 1995 م.
- (32) ديوان الحكم الإتحادي , دليل الحكم الإتحادي, مطبعة التصوير الملون , الخرطوم 1995 م.
- (24) الإدارة العامة للسياسات المالية والاقتصادية , العرض الاقتصادي 1989 م